

## قانون رقم ١٦ لسنة ١٩٣٢

باعتقاد بيع قطعتي أرض في مدينة بور فؤاد بتمن مخفض  
الى رئيس فرير بلورميل ورئيسة راهبات الراعى الصالح

### شحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يعتمد بيع قطعة من الأرض مساحتها ٢٧٤٦ مترا مربعا  
( ألفان وسبعمائة وستة وأربعون مترا مربعا ) في مدينة بور فؤاد الى رئيس  
فرير بلورميل في تلك المدينة بواقع ٧٥ قرشا (خمسة وسبعين قرشا) عن  
التر الواحد لاقامة مدرسة عليها وهذه القطعة جزء من القطعة رقم ٤٠ بمدينة  
بور فؤاد وحدودها كما على :

الحد البحرى الطريق رقم ٥

» القبلى الشارع رقم ٥

» الشرق اراضى المدينة .

» الغربى الشارع رقم ٢٥ مكرر .

مادة ٢ - يعتمد بيع قطعة من الأرض مساحتها ٧٥٠٣ أمتار مربعة  
( سبعة آلاف وخمسمائة وثلاثة أمتار مربعة ) في مدينة بور فؤاد الى رئيسة  
راهبات الراعى الصالح في تلك المدينة بواقع ٧٥ قرشا (خمسة وسبعين قرشا)  
عن المتر الواحد لاقامة مدرسة ومسكن للراهبات وملجأ للأيتام عليها .  
وهذه القطعة رقم ٤١ بمدينة بور فؤاد وحدودها كما على :

الحد البحرى الطريق رقم ٥

» القبلى الشارع رقم ٥

» الشرق الطريق رقم ١٥

» الغربى الشارع رقم ٢٧ مكرر .

مادة ٣ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فيا يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى القبة فى ١٨ محرم سنة ١٣٥١ (٢٤ مايو سنة ١٩٣٢)

### فؤاد

فؤاد حضرته صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء  
شماعيل هدى شماعيل هدى شماعيل هدى

## قوانين . هراسيم . هرات ، الخ .

## قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢

بإضافة مادة الى قانون العقوبات الأهل بشأن عدم تسليم الأطفال وخطفهم

### شحن فؤاد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه  
وأصدرناه :

مادة ١ - يضاف الى قانون العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٣ مادة  
تكون المادة ٢٥٣ مكررة ونصها كالاتى :

مادة ٢٥٣ مكررة - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تزيد  
على خمسين جنيا مصريا أى الوالدين أو الجدتين لم يسلم ولده الصغير أو ولد ولده  
الى من له الحق فى طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته  
أو حفظه . وكذلك أى الوالدين أو الجدتين خطفه بنفسه أو بواسطة غيره  
ممن لهم بمقتضى قرار من جهة القضاء حق حضائته أو حفظه ولو كان  
ذلك بغير تحايل أو إكراه .

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر برأى القبة فى ١٨ محرم سنة ١٣٥١ (٢٤ مايو سنة ١٩٣٢)

### فؤاد

فؤاد حضرته صاحب الجلالة

وزير الحفانية رئيس مجلس الوزراء  
هلى هاسم شماعيل هدى